

جامعة العربي ابن مهدي - أم البواقي -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



الشركة القابضة والشركة الأم والشركة التابعة في القانون التجاري الجزائري (دراسة مقارنة)

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق - تخصص قانون أعمال -

إشراف الأستاذة:

بركات حسينة

إعداد الطالبة:

ساسي سارة

لجنة المناقشة:

- | | | | |
|--------------|-------------------------------------|-------------|---------------------|
| رئيسا | جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي - | أستاذ محاضر | د. صيمود مخلوف |
| مشرفا ومقررا | جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي - | أستاذ مساعد | أ. بركات حسينة |
| عضوا امتحنا | جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي - | أستاذ مساعد | أ. قصار الليل عائشة |

السنة الجامعية

2014/2013

الخاتمة

استخلص من خلال هذه الدراسة أن المجمع يتشكل من خلال هيمنة الشركة الأم أو القابضة - حسب الحالة - على الشركة التابعة أو الشركة التي تحوز بداخلها مساهمات وأن تضمن تبعية الشركة لها دون أن تؤدي إلى المساس باستقلالية كل منها أو زوال الشخصية المعنوية عنها، وتظهر التبعية في وجهين: الأول هو مصدرها بمعنى سبب خضوع الشركة التابعة للشركة القابضة أو الأم بالرغم من استقلال كل منها عن الأخرى، فالعلاقة فيما بينها تنشأ من خلال تملك الشركة القابضة أو الأم لنسبة هامة من رأس مال الشركة التابعة بحيث تمكنها من السيطرة عليها، وانطلاقاً من نسبة المساهمة، فإما أن تكون هناك شركة تابعة أو مساهمة أو مجرد الحق في رقابة بسيطة، وتختلف نسبة الرقابة الممارسة من حالة لأخرى، فبالنسبة للشركات التابعة فإنها تمتد لتشمل عملية تسيير الشركة وفق استراتيجية معينة تحددها مسبقاً، أما المساهمات فتساعد على تحقيق مصالح اقتصادية داخل الشركة كتسهيل عملية التوريد بالمواد الأولية التي تدخل في تصنيع المنتج الذي تصدره الشركة القابضة، أو التوريد بالمنتجات النهائية إذا كان نشاطها يتمثل مثلاً في عملية التوزيع أو التسويق، أما إذا كانت نسبة المساهمة أقل من 10% فإنها تمنح الشركة القابضة إمكانية معرفة ما يجري داخل الشركة فقط.

أما الوجه الثاني فيتعلق بكيفية نشوء علاقة التبعية بين الشركة القابضة والتابعة، حيث تتم من خلال استخدام وسائل متعددة، فقد تحدث السيطرة أثناء حياة الشركة، وتتم عن طريق شراء الأسهم والحصص للشركاء الذين يشكلون الأغلبية، إما عن طريق التنازل البسيط خارج البورصة، وإما داخل البورصة عن طريق العروض العامة للحيازة، أو عن طريق المساهمة الجزئية في الأصول، سواء عند التأسيس أو الانقسام أو التبادل بأسهم تصدرها الشركة المستفيدة من المساهمة مع أسهم الشركة الحائزة.

ينتج عن هذه التبعية التدخل المباشر للشركة القابضة أو الأم في إدارة الشركة الخاضعة لهيمنتها من خلال قدرتها على تشكيل مجلس إدارة هذه الأخيرة وكذا قراراتها وحتى حلها، مما يمكنها من ممارسة

رقابة نوعية عليها وتوجيهها وفق استراتيجية تحددها مسبقا، غير أنها تمنح الشركة التابعة في نفس الوقت حرية التنفيذ، فلا بد من أن تكون هناك مساحة كافية للشركة التابعة عند ممارسة نشاطها وإلا كانت مسؤولة عن تنفيذ التزامات الشركة التابعة نظرا لأنها كانت تتصرف وفقا لأوامرها.

وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

1. قلة المواد المخصصة في القانون التجاري الجزائري لمعالجة هذه الشركات. وله العذر في ذلك لحدثة هذا النوع من الشركات فبمرور الوقت وتوفر المراجع والأحكام القضائية الكافية، سوف يطرأ تغيير كمي ونوعي على هذه المواد على هدى ما يستجد لاحقا.
2. إن الشركة الأم تتبع عدة طرق للسيطرة على الشركات التابعة المتواجدة في الدول الأخرى كالاندماج أو المساهمة بنسبة كبيرة في رأسمالها، أو تأسيس شركات جديدة.
3. إلا أن المشكلة الكبيرة التي تواجهها الشركة الأم في تعاملها مع الشركات التابعة كمسؤوليتها عن ديون هذه الشركات وعمل ميزانية موحدة لمجموعة هذه الشركات، يصطدم بمشكلة تنازع القوانين واختلاف قوانين هذه الدول صرامة وتساهلا.
4. من أهم الأهداف التي نشأت من أجلها الشركات القابضة، وكهدف على المدى المتوسط وبعد تطهير القطاع الاقتصادي العام وإعادة بعثه، يأتي دور هذه الشركات في جلب المتعاملين الأجانب (الشراكة) لتمويل الخزينة العمومية من جهة، وإدخال التكنولوجيا المتطورة من جهة أخرى لكسب التحدي الذي يمثل الدخول في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي عما قريب.
5. وكهدف استراتيجي أيضا، الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية والتوجه نحو العولمة. ومن هنا أجد أن أهداف الشركة القابضة العمومية هي أهداف جد طموحة وتسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية.

6. لكن هذا لا يمنع من وجود عوائق في معظم الأحيان تعرقل عملية هذه الاخيرة، فعلى الصعيد الداخلي تعاني الشركات القابضة من تعقيدات الاجراءات القانونية المتعلقة بنظام سيرها المعقد، كما تتعلق كذلك بقواعد تعيين المجلس الوطني لمساهمات الدولة وعلاقتها مع الشركات القابضة العمومية واجراءات اتخاذ القرار، الشيء الذي يفسح المجال لاعتبارات إدارية والتي غالبا ما تكون صعبة التوافق مع الأهداف الاقتصادية للمؤسسات.

7. أما على الصعيد الداخلي فهناك غياب سوق الأوراق المالية (البورصة).

ومنه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة وضع قواعد دولية تنظم عمل مثل هذه الشركات، وتحافظ على حقوق الدول النامية وحمايتها من هيمنة الدول الكبرى بواسطة هذه الشركات.
 - ضرورة تدريس مقياس مجمع الشركات في الجامعات الجزائرية وخاصة في جامعتنا خاصة مع وجود أساتذة متخصصين في القانون التجاري وذلك لتكوين إطارات متخصصة في هذا المجال.
 - ضرورة تفعيل البورصة الجزائرية باعتبارها العنصر الفعال لإدراك أهمية المجمعات والحذر من خطورة المجمعات الأجنبية في نفس الوقت.
 - ضرورة توفير مراجع خاصة تتناول هذا الموضوع لأنها تعرف ندرة كبيرة في المكتبات الجامعية.
- لم يكن بوسعي تناول هذا الموضوع والإلمام به من كل الجوانب، رغم اجتهادي للأخذ بعين الاعتبار المحطات الهامة له على أمل أم يفتح المجال لبحوث أخرى متممة ومكملة.
- وأخيرا وفي نهاية هذا البحث يمكن القول أن هذه الدراسة اجتهاد بشري وجهد إنساني يلزمه النقص، ويحتاج إلى التصويب والتحسين. فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي.